

٠٠٠٢٠٦٤٠١٠

## المجلس الوطني الفلسطيني"، قصاصة من جريدة، ١٩٨٤"

الوطني الفلسطيني قصاصة من جريدة، تحتوي على صورة لانعقاد المجلس في الفترة ما بين ٢٢ في دورته السابعة عشرة، في العاصمة الأردنية عمان، و٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٤.





مكتبه دائماً يبدو على قدر من التنسيق ويخلو من الارثاكت حتى لا يتحول الى مكان لاستراحة الذين يهون الكلام. رجل خلق نفسه بنفسه لم يعرف المدارس كثيراً ولم يطلع على نظريات كينز وريكاردو الا مؤخراً. يُتهم بأنه صاحب نزعة اميركية، لكنه لا يجد حرجاً في التوضيح بأنه ينتمي الى النموذج الاميركي، اي الى نموذج بائع الكبريت الذي اصبح اكبر ملياردير وهذا لا يعني انه صاحب نزعة اميركية، وانما هو صاحب اخلاق رجال اعمال العصر.. فحين يكون المرء قادماً من مطار محمد الخامس باتجاه الدار البيضاء، يستطيع ان يلاحظ تلك البناية الضخمة التي تقع على المدخل الجنوبي للمدينة، وهي ترتفع على شكل حرف «ك» بالفرنسية (الحرف الاول من اسم كريم).. تلك البناية هي مكاتب الديوان الشريف للقساوسة الذي شغل العمراني رئاسته لعدة سنوات والذي يشرف على حوالي ثلث مداخل المغرب..

من تلك البناية جاء الى الوزارة الاولى.. وكما كان عليه ان يضع شروطه عقب مطاردة من قبل المغرب.. كان عليه ان يتقبل شروط تلك الوزارة وهي: ان الملك لا يريد ان يكون رئيس الحكومة غير متمم حزبياً وحكماً لا خصماً، وان الاحزاب تريد ان يكون هذا المنصب لرجل قوي يتمتع برصيد من الثقة لدى الجميع.. ولما كان على العمراني ان يقبل بذلك كان عليه ان يضمن لحكومته صلاحيات واسعة وقوية.. وهذه الشروط المثلثة يمكن فهمها على انها تلخيص لشروط الشارع المغربي الذي تبع من الاسماء الباهتة والوعود الجوفاء...

لقد ورث العمراني المعطى بوعيد، وهذا الاخير رغم كونه كان ينتمي الى الجيل الثاني من الاستقلال الذي تربى داخل المعارك الوطنية والحزبية، الا انه لم يطلع في تربية طري في المعادلة (الاحزاب والشارع) ومع تقلص الاستثمارات الخارجية والداخلية وتجميد بعض المشاريع الاقتصادية وارتفاع الدين، بدت حكومته في عامها الاخير (من ٧٩ الى ٨٢) وكأنها «حكومة كوارث» ان كان على الكثير ان يحزمو بطونهم في انتظار الغيث كما كان على الاحزاب ان تتوالد على نحو سريع يوحي بان الامر اصبح «موضحة» لا تستحق اي عناء للاغتناء بها.. حتى بلغ بدوره ان يكون في نفس الوقت رئيساً للوزراء ورئيساً لحزب جديد يعرف «بالاتحاد الدستوري».

وقد كان من السهل ان يفهم ذهاب بوعبيد من الحكومة على انه حل للتناقض الذي وقع فيه (رئيس حكومة ورئيس حزب)، غير ان الحقيقة ان البلاد كانت تحتاج الى حالة من الثقة والتوازن النفسي.. فجاء كريم العمراني الذي قد يكون نجح في حل التناقض، لكنه لم ينجح بما يمكن ان يعمم الطمأنينة، حين لم يستطع ان يعيد الثقة للبلاد او البلاد الى الثقة.. فالمسألة لم تكن تحتاج فقط الى رجل واحد حتى وان كان من فئة العباقره!...

لا احد يستطيع ان يقول عن نفسه انه من فئة العباقره في مغرب الحسن الثاني، فالعمراني او بوعبيد او العراقي مهما اعطيت لهم من صلاحيات، فهم ليسوا في التحليل الاخر الا متغذيين لسياسة عامة يشترك في وضعها الملك الحسن الثاني الذي يحتفظ بتعيين الوزير الاول واقالته في الوقت الذي يراه صالحاً، كما يحتفظ بصلاحيات تعيين ومقالة بناءً على البلاغ...

## ● الحسن الثاني وضع وزرائه وشعبه امام قرار كان يبحث له عن وقت مناسب.

افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة بنحو عشرة ايام، وهذا الفاصل الزمني اعطي للاحزاب من قبل الملك لكي يعدوا ويدلوا باقتراحاتهم، وهو ما اشير اليه خلال جلسة البرلمان ليوم ١١ اكتوبر الحالي التي ركزت على انقاذ الاقتصاد الوطني عن طريق تطوير المسألة الزراعية... لم يأت العراقي لا لادارة الانتخابات ولا لاجراء الاستفتاء في الصحراء ولا لتعبئة القوى الوطنية لتحرير الصحراء، وانما جاء لمسألة وحيدة هي انقاذ الاقتصاد. ورغم ان هذا الرجل لم يعرف كرجل اقتصادي تقني كما عرف العمراني، الا ان عمله كنائب للعمراني قد مكّنه من الاطلاع على جميع الملفات، حتى ان تعيينه لم يفاجأ احداً من زملائه...

فمنذ شهر آذار/ مارس، عندما انسحب العمراني الى العلاج، انتقلت الملفات جميعها الى يدي العراقي بطريقة اوتوماتيكية وشريعة، وزاده تأكيد الملك قدرة على معالجة كثير من المسائل الحساسة، وخلال حفلة تنصيبه على رئاسة الوزارة قال له الحسن الثاني «ان تعيينك لم يفاجأ احداً، كما ان اختياري لك منطقي جداً بما انا نعرفك وتقدرك منذ فترة بعيدة».

والواقع ان العلاقة بين الملك والعراقي تعود الى سنة ١٩٥٩، حين التقى لأول مرة الساحل المغربي بهذا الطبيب «الفاسي» الذي كان آنذاك مسؤولاً عن مستشفى ابن سينا بالرباط وهو لم يبلغ من العمر ثلاثين سنة كان خلالها قد حصل على دكتوراه من باريس...

ورغم كونه من العائلات الكبرى بفاس وعرف بأنه طبيب كبير واحد المنشطين السياسيين اللامعين بالحركة الوطنية، وظهوره المبكر في التجمعات السياسية الا ان دخوله الى الوزارة كان متأخراً، فاول مرة دخل فيها هذا الرجل الذي يوصف بأنه نصف حربي - نصف تقني الى الوزارة كانت في العام ١٩٧٧ كوزير للتعليم وهو منصب ظل يحتفظ به الى حين تعيينه على رأس الوزارة..

## ● انخفاض سعر الفوسفات وتقلص الساحة وعودة العمال

ولولا حاجة العامل المغربي الى رجل محاييد وتقني وبرغماتي وديناميكي للوزارة الاولى لظل عز الدين العراقي وزيراً للتعليم حتى عام ٢٠٠٠، فخلال ازمة حزب الاستقلال مع القصر على اثر انتخابات ١٩٨٤ التي اتهمت بالتزوير من قبل وزارة الداخلية، ظل العراقي وزير التعليم وعضو القيادة البارز في حزب الاستقلال متمسكاً بمنصبه وبافكاره الى حد استقلال فيه من الحزب (ويقال انه اقل من القيادة) وقبض ان يمارس مهامه ومسؤولياته رغم تعارض سياسته التعليمية مع سياسة الحزب الذي تربى فيه والذي لا يزال ينتمي اليه آنذاك، حتى فاز ببقاء الملك الكبرى الامر الذي دفع هذا الاخير الى القول في احدى الجلسات مع بعض وزرائه «ان العراقي سيظل وزيراً للتعليم حتى عام ٢٠٠٠».

ليس الحسن الثاني معادياً لحزب الاستقلال، بل هو لا يفضل حزبا على حزب آخر، لكنه حين رأى العراقي يغادر الحزب الذي انتمى اليه منذ ان كان عمره نحو ١٢ سنة رافضاً ان يجعل من حزبه وصياً على وزارته او من الحزب اكبر من الوطن، كان عليه ان يكرمه الى ابعد حد فجعل منه اكبر المقربين اليه ومن حين لآخر يكلفه بمهام اخرى في الداخل او في الخارج..

وفي وقت قصير اصبح العراقي احد رجال الملك الثقة. فقد اعجب بشخصيته القوية وثقافته الموسوعية ووعيه المهني وقدرته على العمل، وحين عينه نائباً للعمراني بدأ واضحا انه يعده لمنصب الوزارة الاولى حين تحين الظروف لذلك.. واثناء عمله على رأس وزارة التعليم عرف هذا الرجل باستقامته الى حد القسوة، حتى ان شعبيته كانت دائماً في المزاد بين نتائج الامتحانات وقلق الطلبة ومطالب المدرسين.. مع ذلك ما كان ليستجيب الا لاجابة المغرب من المخرجين والكوادر ولو ادى ذلك الى حدوث كوارث بالنسبة للبيض..

ففي عهده احدثت مدارس مهنية لاستيعاب المطرودين من التعليم، وبلغت نسبة المطرودين من الصفوف الابتدائية نسبة كبيرة فيما لم تبلغ نسبة النجاح في البكالوريا غير ١١ او ١٢ في المئة، وحصلت عدة مشاكل في نقابات التعليم ادت الى تدخل السلطة بينما رواتب المدرسين ظلت على حالها باستثناء زيادات بسيطة لسلك التعليم العالي..

ورغم ان العراقي كان يدرك ان سياسته التعليمية لم تحظ باية شعبية، الا انه اصّر على تطبيق بنود برنامجه الاصلاحى بحذافيره، وهو الامر الذي يجعل العراقي حالياً وهو وزير اول ينتظر كغيره نتائج برنامجه التي سوف تنوزع الى موقعين كما تشير صحيفة - البلاغ - المغربية المستقلة: اما موقع الوظيفة والمسؤولية لاولئك الطلبة الذين صاحبوا العراقي في وزارته واما موقع البطالة والتشرد، وفي كلتا الحالتين على السيد العراقي الا ان يتعامل مع نتائج سياسته التعليمية من منطلق موقعه الحالي....

والعراقي الذي كان يقول ان وزارة التعليم ليس من اختصاصها ايجاد الشغل للخريجين عليه الآن وهو وزير اول ان يعالج مشكلة قد شارك في صنعها بحيث يبدو اكثر العارفين بدواخل المشكل من جميع اعضاء حكومته بالاضافة الى كونه يحتل المنصب المؤهل لذلك....

والاسئلة التي تطرحها الآن الصحافة المغربية حول